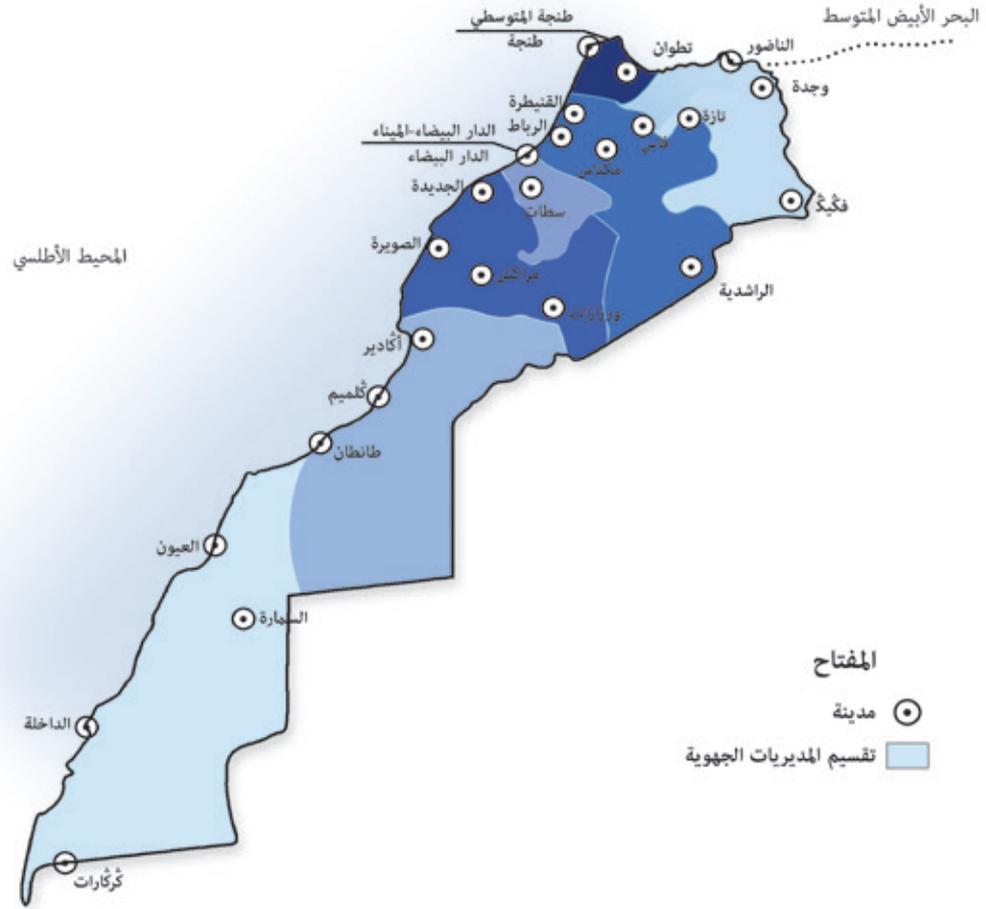


مقتطف عن المديرية الجهوية



- المديرية الجهوية للجنوب
- المديرية الجهوية لأكادير
- المديرية الجهوية للوسط الجنوبي
- المديرية الجهوية للدار البيضاء
- المديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء
- المديرية الجهوية للوسط
- المديرية الجهوية للشمال الغربي
- المديرية الجهوية لطنجة المتوسط
- المديرية الجهوية للشمال الشرقي

المديرية الجهوية للجنوب

تميزت سنة 2016 بمساهمة المديرية الجهوية للجنوب في عملية تطهير المنطقة العازلة قندهار التي تم إطلاقها من طرف مصالح وزارة الداخلية والدرك الملكي. وقد أنجزت هذه العملية في إطار محاربة انتشار التهريب والاتجار في المخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة.

التعشير والمداخيل الجمركية



على الرغم من التراجع الطفيف الذي عرفه عدد التصريحات الجمركية (-5%) المتعلقة بالاستيراد خلال سنة 2016، فقد بلغت المداخيل الجمركية 587 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 12% مقارنة مع السنة الفارطة. ويُعزى هذا التطور الإيجابي بالخصوص إلى مداخيل رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة التي سجلت ارتفاعا بنسبة 30% و9% على التوالي. كما شهدت سنة 2016 تطورا إيجابيا لحجم المبادلات التجارية الخارجية حيث ارتفعت قيمة البضائع الموجهة للاستيراد بنسبة 15%.

تبسيط الاجراءات والمواكبة

وضعت المديرية الجهوية للجنوب تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ضمن أولوياتها لسنة 2016. وقد تجلى ذلك من خلال مشاركتها في العديد من اللقاءات مع الجمعيات المهنية والفيدراليات والغرف التجارية. كما كثفت المديرية جهودها من أجل تحسيس الفاعلين الاقتصاديين للجهة وتزويدهم بالمعلومات الكافية حول التسهيلات الجمركية المقدمة. وفي نفس السياق وبمناسبة اليوم الوطني للمهاجر، شاركت المديرية الجهوية في الاحتفالات المنظمة من طرف المكتب الجهوي للاستثمار قصد إبلاغ المهاجرين المغاربة بالتسهيلات التي تقدمها إدارة الجمارك.

التعشير والمداخيل الجمركية

24,5 ألف تصريح

587 مليون درهم من المداخيل المحصلة

29,3 ألف مركبة عند الدخول، نسبة مسحها الضوئي 99,9%

39,1 ألف مركبة عند الخروج، نسبة مسحها الضوئي 55,5%

مراقبة المسافرين

مراقبة المسافرين

322,6 ألف مسافر عبر الجو

1 مليون درهم من الرسوم والمكوس المحصلة

شهد النشاط الجوي ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 وذلك بفضل التنمية السياحية ومختلف التظاهرات الدولية التي عرفتها الجهة (منتدى كرانس مونطانا، الخ...)، حيث ارتفع عدد المسافرين عبر الجو من 274,9 ألف راكب سنة 2015 إلى 322,6 ألف راكب خلال سنة 2016.

المديرية الجهوية لأكادير

وعيا منها بالدور الهام الذي تلعبه في مجال التنمية الاقتصادية لجهة سوس-ماسة وكلميم-واد نون، لم تدخر المديرية الجهوية لأكادير جهدا لدعم ومواكبة وتيسير الإجراءات الجمركية بالنسبة لمصدري الجهة وتنمية قطاع الصيد البحري بالمنطقة من خلال ضمان الظروف المواتية والمراقبة الفعالة لتزويد القوارب والسفن بالوقود.

التعشير والمداخيل الجمركية



بلغت المداخيل الجمركية المحصلة من طرف المديرية الجهوية لأكادير لسنة 2016 أكثر من 2,3 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا يقدر بنسبة 39% مقارنة مع سنة 2015، وذلك على الرغم من الركود النسبي الذي عرفه عدد التصاريح المسجلة (+636) تصريح مقارنة مع 2015). وتُعزى هذه النجاحة أساسا إلى ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستيراد بنسبتي 93% و 70% على التوالي.

وفيما يتعلق بتعشير السيارات، فقد سجل ارتفاعا بنسبة 4% مقارنة مع السنة الفارطة ليصل بذلك إجمالي المركبات المعشرة إلى 1 118 مركبة خلال سنة 2016.

تبسيط الإجراءات والمواكبة

التعشير والمداخيل الجمركية

2,3 مليار درهم من المداخيل الجمركية

29,3 ألف تصريح

1 118 مركبة معشرة

وضعت المديرية الجهوية لأكادير تدبير العلاقة مع الزبناء ضمن أولوياتها لسنة 2016 بغية ضمان مواكبة أفضل للمقاولات التي تسعى لتحقيق تنميتها على المستوى الدولي. وقد تجسدت هذه المقاربة من خلال :

- إنشاء خلية جهوية لتدبير العلاقة مع الزبناء والتي تم تكليفها بمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة للجهة.
- تحديد 22 مقاولات ناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية للجهة والتي سوف تتم مواكبتها من طرف الخلية الجهوية.
- القيام بمجموعة من العمليات التواصلية والتحسيسية من أجل التعريف بالإجراءات والمساطر الجمركية وكذا تحفيز المقاولات للانخراط في برنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد.

مكافحة الغش التجاري

مكافحة الغش

18,5 مليون درهم من الغرامات المحصلة عن طريق التسوية الودية

986 ألف درهم من القيم المراجعة

85,3 مليون درهم مسجلة في اطار مخالفات صرف العملات

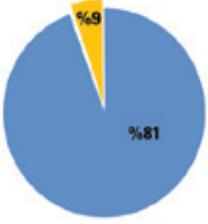
على الرغم من انخفاض الواردات، مكنت يقظة وجهود أعوان المديرية الجهوية لأكادير من الرفع من عدد قضايا المنازعات المسجلة بنسبة 54% خلال سنة 2016 (728 قضية مقابل 473 سنة 2015).

كما سجلت الغرامات المُحصَّلة عن طريق التسوية الودية ارتفاعا بما يفوق 230% لتصل إلى 5,8 مليون درهم مقابل 2,5 مليون درهم سنة 2015. أما فيما يخص المراقبة القبلية، فقد أسفرت مراجعة 986 ألف درهم عن استرجاع 398 ألف درهم من الرسوم والمكوس المتملص منها و245 ألف درهم من الغرامات المفروضة على المخالفين.

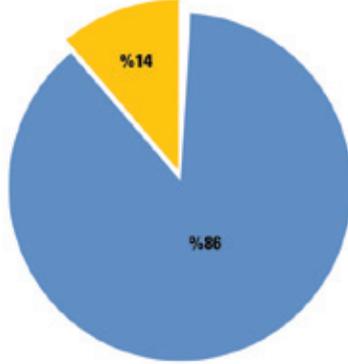
وفيما يتعلق بالمراقبة البعدية، فقد تم تحقيق إنجازات استثنائية في مجال الصرف نتيجة اتخاذ مجموعة من التدابير لمراقبة المقاولات المصدرة حيث بلغت القيمة الإجمالية للعملات الأجنبية المسجلة 81,7 مليون درهم مقابل 3,7 مليون درهم سنة 2015.

229 جمري، 65% منهم أعوان فيالق

توزيع أعوان الفيالق



توزيع موظفي المديرية الجهوية لأكادير



■ ذكور

■ إناث



مكافحة التهريب

مكافحة التهريب

2 070 000 وحدة من السجائر المحجوزة

30,3 طن من المواد الغذائية المحجوزة

8 385 لتر من الوقود المحجوز

أسفرت الجهود المبذولة من طرف الفيالق التابعة للمديرية الجهوية لأكادير عن إحباط العديد من محاولات التهريب خلال سنة 2016، ليرتفع بذلك عدد القضايا المسجلة إلى 31 قضية. وتقدر قيمة السلع المحجوزة (باستثناء السجائر والوقود) ب 4,5 مليون درهم.

كما مكنت تدخلات أخرى من حجز ما يفوق مليوني وحدة من السجائر و 8 000 لتر من الوقود بقيمة 336 مليون درهم و 113 ألف درهم على التوالي.



مراقبة المسافرين

شهادة استحقاق

مُنحت للسيد رشيد الحادجي إثر إثباته لقضية تخص إساءة استغلال النظام الجمري «القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال» مما مكن من تحصيل أكثر من 6,7 مليون درهم من الرسوم.

عرفت سنة 2016 استقبال 652 494 مسافر بمطار «أكادير المسيرة» عند الوصول و 656 413 مسافر عند المغادرة. وقد مكنت دقة عمليات المراقبة المتخذة في هذا الإطار من تسجيل 49 قضية بقيمة إجمالية تقدر ب 137 ألف درهم من الرسوم والمكوس. كما بلغت قيمة العملات المحجوزة 3,6 مليون درهم.

المديرية الجهوية للوسط الجنوبي

تميزت سنة 2016 بتعبئة جميع موظفي وأعوان المديرية الجهوية للوسط الجنوبي لإنجاح التظاهرات الدولية التي تم تنظيمها بمدينة مراكش بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ (COP22) والمؤتمر الدولي حول الشبكات الوحيد.

التعشير والمداخيل الجمركية

التعشير والمداخيل الجمركية

20,1 ألف تصريح

10,2 مليار درهم من المداخيل العامة

بلغت المداخيل الجمركية للمديرية الجهوية للوسط الجنوبي 10,2 مليار درهم مقابل 9,2 مليار درهم سنة 2015، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 11,3%. ويُعزى هذا النمو أساسا إلى ارتفاع عائدات رسوم الاستيراد والضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 49% و19% على التوالي. كما احتلت المديرية الجهوية بحصة 17%، خلال سنة 2016، المرتبة الثانية على المستوى الوطني من حيث قيمة الصادرات بعد المديرية الجهوية لطنجة المتوسط.

مراقبة المسافرين

رغم الارتفاع الطفيف بنسبة 1,8% لعدد المسافرين عبر المطارات (3,9 مليون مقابل 3,8 مليون مسافر سنة 2015)، سجلت قيمة العملات المحجوزة ارتفاعا قياسيا لتصل إلى 9,5 مليون درهم مقابل 1,7 مليون درهم خلال 2015. وتُعزى هذه النجاحة في الأداء إلى اليقظة المتزايدة للمصالح الجمركية من خلال عمليات الاستهداف والمراقبة بالإضافة إلى تعزيز المصالح المختصة بالموارد البشرية وكذا بماسح ضوئي جديد.

مراقبة المسافرين

3,9 مليون مسافر عبر المطارات

9,5 مليون درهم من العملات المحجوزة

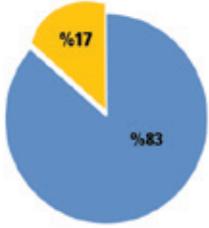
3 مليون درهم من الرسوم والمكوس المحصلة



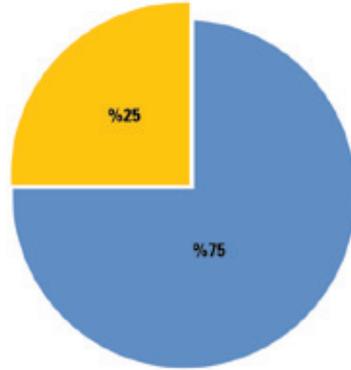
347 جمري، 61% منهم أعوان فيالق

توزيع أعوان الفيالق

توزيع موظفي المديرية الجهوية للوسط الجنوبي



■ ذكور



■ إناث



تبسيط الإجراءات والشراكة

من أجل الاستجابة لتطلعات زبناءها، عملت المديرية الجهوية للوسط الجنوبي على تكييف هيكلها التنظيمي وتعزيز أساليب تدخلها مع انخراطها في مقاربة الجودة عبر تدبير العلاقة مع الزبناء المعتمدة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وهكذا فقد تم تزويد، خلال سنة 2016، أكثر من 3 000 زبون (مستثمرون، تجار، صناع، مقاولون شباب، أجانب مقيمون بالمغرب، مغاربة مقيمون بالخارج،...) بالمعلومات الضرورية حول المساطر الجمركية ومختلف التسهيلات التي تقدمها إدارة الجمارك.

وفيما يتعلق بتعزيز الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة، عقدت المديرية الجهوية للوسط الجنوبي 11 لقاء مع الجمعيات المهنية وغرف التجارة والصناعة.



مكافحة التهريب

جائزة 2016 لمكافحة التهريب

مقابل تدخلات الزمرة المختلطة مراكش-المدينة على مستوى المحور الأخير للطريق السيار الشمال الجنوبي، والتي مكنت من حجز 3,6 مليون درهم من السلع المهربة

مكنت الجهود المكثفة المبذولة من طرف الفيالق التابعة للمديرية الجهوية من إحباط مجموعة من محاولات التهريب خلال سنة 2016، مما أدى الى الرفع من قيمة السلع المحجوزة إلى 6,9 مليون درهم دون احتساب وسائل النقل مقابل 3,5 مليون درهم سنة 2015، وتُعزى هذه النتائج خصوصا إلى حجز مجموعة من الملابس المستعملة والملابس الجديدة والأقمشة من طرف مكتب الجرف الأصفر و زمرة مراكش المدينة.

المديرية الجهوية للدار البيضاء

تميزت سنة 2016 بورش مهم متعلق بإعادة هيكلة المديرية الجهوية للدار البيضاء، والذي يمكن من اعتماد هيكل تنظيمي جديد للمديريتين الجهويتين بالنيابة « الدر البيضاء النواحي » و«الدار البيضاء- مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي»، وكذا للمقاطعة الجمركية النواصر، وذلك من أجل تحسين سير عملها.

التعشير والمداخيل الجمركية

تراجعت المداخيل الجمركية للمديرية الجهوية للدار البيضاء، خلال سنة 2016، بنحو 15% لتستقر في مستوى يفوق 26 مليار درهم، وذلك رغم استقرار عدد التصاريح المسجلة مقارنة مع سنة 2015.

ويُعزى هذا التراجع، من جهة، إلى تفعيل المقتضيات القانونية المنظمة لعبور «وحدات الحمولة الكاملة» نحو المخازن وساحات الاستخلاص الجمركي، ومن جهة أخرى، إلى توقف الإنتاج في مصفاة «سامير».

وبالرغم من ذلك، تبقى مساهمة المديرية الجهوية للدار البيضاء في مداخيل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة مهمة، خاصة بالنسبة للضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة، حيث تمثل نسب مساهمتها في المداخيل الوطنية 46% و 23% على التوالي.

التسهيل ومواكبة المقاولات

تستأثر مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي بحصة مهمة من أنشطة المديرية الجهوية للدار البيضاء. حيث ما فتئت هذه الفضاءات تستأثر باهتمام المستثمرين في ميدان اللوجيستيك الدولية الراغبين في الاستقرار بجهة الدار البيضاء - سطات، كما يدل على ذلك منح رخص استغلال ثلاث شركات جديدة خلال سنة 2016، ليصل مجموع المخازن والساحات المتواجدة على مستوى المديرية الجهوية إلى 56، أي ما يعادل 82% من مجموع المخازن والساحات المحصية على الصعيد الوطني.

وقد عرف عدد التصاريح الجمركية المسجلة في مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي ارتفاعا بنسبة 3%، كما عرف مبلغ القيم المصرحة المرتبطة بها ارتفاعا يقدر ب17%.



في نفس السياق، تعتبر المنطقة الحرة للنواصر منصة جذابة للمجموعات الدولية الكبرى. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد الشركات التي قررت الاستقرار في هذه المنطقة من 3 إلى 9 شركات بين سنتي 2014 و 2016. ولقد كان لتوافد الشركات الصناعية على المنطقة وقعا إيجابيا على الأنشطة الجمركية لهذه الأخيرة، حيث انتقل عدد التصاريح المسجلة بها من 3 050 تصريح سنة 2015 إلى 4 395 تصريح خلال سنة 2016، وهو ما يمثل زيادة قدرها 44%. كما ارتفعت أيضا القيم المصرحة بنسبة 3,9% خلال نفس الفترة.



التعشير والمداخيل الجمركية

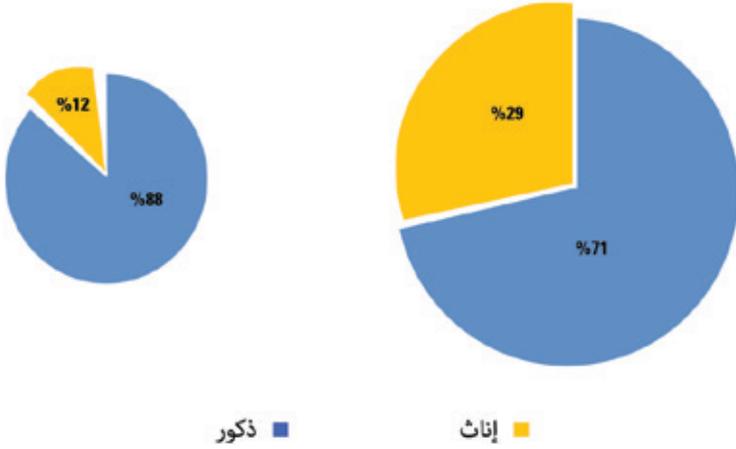
361,1 ألف تصريح مسجل

26,2 مليار درهم من المداخيل الجمركية، أي 29% من المداخيل الوطنية

32,4 مليون درهم من المداخيل المرتبطة بدمغة المعادن الثمينة

857 جمري، 54% منهم أعوان فيالق

توزيع موظفي المديرية الجهوية للدار البيضاء توزيع أعوان الفيالق



من ناحية أخرى، وفي إطار تجسيد التوجهات الإستراتيجية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على أرض الواقع، والتي تدعو إلى تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص، واصلت المديرية الجهوية للدار البيضاء مجهوداتها للمواكبة والمتابعة المشخصة للفاعلين الاقتصاديين. وقد شملت هذه المواكبة ملفات محددة، نذكر منها إحداث فروع لشركات متعددة الجنسيات، تجديد الأسطول الجوي (ملف الخطوط الملكية الجوية)، افتتاح وحدات إنتاجية جديدة، إلخ... محاربة الغش التجاري وحماية المستهلك

تحرص المديرية الجهوية على مواصلة الجهود الرامية لمحاربة الممارسات الغير مشروعة، وذلك من خلال الرفع من وثيرة المراقبة مع ضمان انسيابية مساطر التعشير الجمركي وتسريع المرور عبر الجمرك.

المراقبة البعدية

144 بحثا منجزا

1 231,7 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها

في هذا الخضم، تحققت إنجازات مهمة سنة 2016. فعلى مستوى المراقبة القبيلية، تمكنت المصالح المختصة من استهداف 748 مجموعة سلع، أفضت إلى رصد 62 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية. أما على مستوى المراقبة البعدية، فقد أجرت المصلحة الجهوية المختصة 144 بحثا مكن من تحصيل 1231,7 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها، مسجلة بذلك نسبة نمو تقدر ب 300% مقارنة مع سنة 2015.

نجاحة المجهودات المبذولة من طرف فرق المراقبة أضحت ملموسة بفضل الارتقاء بالتدخلات والتنسيق المستمر مع السلطات المحلية. أما فيما يخص حماية المستهلك، فقد مكنت عمليات المراقبة المنجزة ميدانيا، والمتمثلة في تدخلات مستهدفة لمحاربة التهريب، من حجز حوالي 1 144,7 لتر من الكحول الإيثيلي و 50 000 وحدة من السجائر على مستوى مقاطعة النواصر.

مراقبة المسافرين

تعد مراقبة المسافرين من الركائز الأساسية للأداء الشامل للمديرية الجهوية للدار البيضاء، إذ أن عدد المسافرين العابرين سنويا من مطار محمد الخامس، والذي قدر سنة 2016 ب 8,6 مليون مسافر، يلزمها حشد وتعبئة وسائل بشرية ومادية هامة من أجل تحقيق نتائج مرضية.

جائزة 2016 من أجل المساهمة

في فعاليات «كوب 22»

نظرا لتعبئة مكونات المديرية الجهوية للدار البيضاء والمساهمة في تنظيم هذا الحدث العالمي

في هذا الصدد، مكنت العمليات المنجزة من تحصيل ما مجموعه 63 مليون درهم من المداخل، أي بزيادة تقدر ب 13,4% مقارنة مع سنة 2015. كما بلغ إجمالي الغرامات والتسويات والمحجوزات المترتبة عن هذه العمليات حوالي 9,5 مليون درهم.



انخرط منها في التوجهات الإستراتيجية لإدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة، الرامية إلى تحقيق توازن أفضل بين التسهيل ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين من جهة، وتعزيز المراقبة من جهة أخرى، واصلت المديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء جهودها الحثيثة لمحاربة الغش بكل تجلياته ومظاهره. كما ساهمت المديرية في تنافسية المقاولات عن طريق تبسيط المفاهيم الخاصة بالتسهيلات الممنوحة للفاعلين الاقتصاديين وكذلك الحرص على جودة الخدمات المقدمة.

التعشير والمداخيل الجمركية

التعشير والمداخيل الجمركية

187 669 تصريح مسجل

34,7 مليار درهم من المداخيل الجمركية

24,4 مليار درهم من المداخيل المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة

استأنفت المداخيل الجمركية للمديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء نموها، حيث ارتفعت بقرابة 3% مقارنة مع سنة 2015، مرتكزة في ذلك على زيادة عدد التصاريح المسجلة بأكثر من 9% مقارنة مع نفس السنة، مما مكن من الرفع من حصتها في مجموع المداخيل الجمركية ل 38%، مقابل 35% سنة 2015.

يضيف الدور الاستراتيجي الذي يلعبه ميناء الدار البيضاء على المديرية الجهوية بعض السمات الخاصة. فمن جهة،

تعتمد حوالي 87% من أنشطة الاستخلاص الجمركي على التصاريح المرتبطة بعمليات الاستيراد، مما يجعلها عرضة لمخاطر دائمة للغش التجاري. ومن جهة أخرى، تشكل 70% من المداخيل العامة للمديرية الجهوية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة، في حين يقدر المتوسط الوطني بحوالي 53%، الشيء الذي يبوئها المرتبة الأولى بين جميع المديريات الجهوية فيما يتعلق بالمداخيل المحصلة.

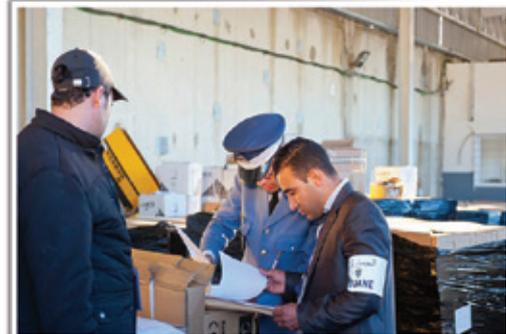
التسهيلات والمواكبة

لضمان قربها من زبائنها، انخرطت المديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء في المقاربة الجديدة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتي تهدف إلى توفير إطار ملائم وتنظيم محكم للاستقبال والتواصل، دون إغفال تدبير الشكايات والوصول إلى المعلومة.

وفي هذا الصدد، تمكنت المصلحة المختصة خلال سنة 2016 من معالجة 368 طلب يهم فئات متعددة من المرتفقين، حيث استحوذ المغاربة المقيمون قى الخارج والخواص على 63% من طلبات المعلومات، فيما مثلت الطلبات الصادرة عن الفاعلين الاقتصاديين حوالي 22%.

وسعى منها لضمان مواكبة مشخصة للمقاولات، بادرت المديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء لإطلاق التحضيرات الخاصة بتدبير العلاقة مع الزبناء في شقها المرتبط بالمقاولات، وذلك من خلال اعتماد منهج استباقي. وفي هذا الإطار، تم استهداف مجموعة من المقاولات التي تنشط على مستوى

ميناء الدار البيضاء (ما مجموعه 30 مقاولات)، وذلك باعتماد معايير مسبقة للاستفادة من إجراءات المواكبة.

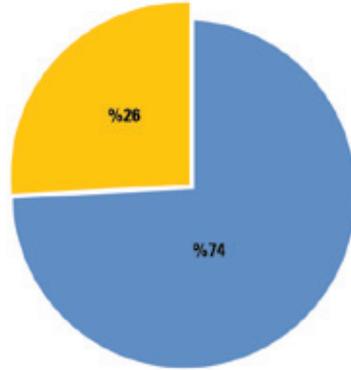


513 جمري، 52% منهم أعوان فيالق

توزيع أعوان الفيالق



توزيع موظفي المديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء



■ ذكور

■ إناث



تعزير المراقبة

باعتبارها بوابة أساسية لعمليات الاستيراد، أضحت المديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء مطالبة، عبر فرق المراقبة التابعة لنفوذها، بمضاعفة مجهوداتها الرامية لمحاربة الغش التجاري بكل مظاهره.

فخلال سنة 2016، تمكنت المديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء من تسجيل إنجازات متميزة تهم بعض مستويات مراقبة العمليات التجارية. فعلى مستوى المراقبة القبليّة، تم استهداف 543 مجموعة سلع، نتج عنها 381 مراجعة قيمة و161 قضية منازعات. وفاق مجموع الرسوم

والمكوس المستحقة الناتجة عن هذه العمليات 39 مليون درهم. أما فيما يخص المراقبة الآتية، فقد أثمرت المجهودات المبذولة في إطار محاربة الغش في التصريح بالقيمة إلى مراجعات للقيمة تقدر بـ 6,6 مليون درهم، نجم عنها حوالي 1,7 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية، وهو ما يمثل ارتفاعا بـ 28% و 24% على التوالي مقارنة بسنة 2015.

تعزير المراقبة

6,6 مليار درهم من القيم المراجعة

87 مليون درهم من الرسوم والمكوس المرتبطة بالمراقبة البعدية

39 مليون درهم من الرسوم والمكوس المرتبطة بالمراقبة القبليّة

26,6 مليون درهم من السلع المزيفة المحجوزة

تحسين الحكامة الداخلية

بادرت المديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء لمعالجة إشكالية الحكامة الداخلية من زاويتين. فقد عملت من جهة على تعزير قدرات الكفاءات المحلية من خلال تحسين الولوج إلى المعلومة، حيث استفاد حوالي 60% من

موظفي المديرية من 39 تكوين يهم عدة مجالات وتخصصات جمركية. ومن جهة أخرى، قامت بتنفيذ 54 مهمة تدقيق وتفتيش مرتبطة بمحاربة الغش التجاري ومراقبة تنفيذ المهام الموكولة، ترتب عنها تسجيل 61 محاولة غش تمثل ما يفوق 26 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها.

جائزة 2016 لمكافحة التهريب

مقابل تدخلات الزمرة المختلطة مراكش-المدينة على مستوى المحور الأخير للطريق للسيار الشمال الجنوبي، والتي مكنت من حجز 3,6 مليون درهم من السلع المهربة

المديرية الجهوية للوسط

تميزت حصيلة المديرية الجهوية للوسط برسم سنة 2016 بارتفاع ملموس للمداخيل الجمركية ونمو سريع لنشاط المناطق الحرة للتصدير المتواجدة بالمنطقة. وتشكل هذه النتائج الهامة تنويعا للمجهودات المبذولة من طرف أعوان هذه المديرية رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة على المستويين الوطني والدولي.

التعشير والمداخيل الجمركية

عرفت المداخيل الجمركية للمديرية الجهوية للوسط تطورا مهما برسم سنة 2016، حيث بلغ مجموعها ما يناهز 1035 مليون درهم مقابل 951 مليون درهم المسجلة خلال سنة 2015. وتعزى هذه النتائج الإيجابية أساسا إلى ارتفاع عائدات الضرائب غير المباشرة.

كما عرف عدد التصريحات المفصلة التي تم تسجيلها على مستوى المديرية الجهوية ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت 13 308 تصريح مقابل 10 371 تصريح خلال سنة 2015، فيما سجلت قيمتها تطورا بنسبة 19%.

تدبير الضرائب غير المباشرة

نظرا للظرفية المتسمة بالانخفاض التدريجي للرسوم والمكوس المستخلصة نتيجة تفكيك التعرفة الجمركية، أصبح التحكم في مستوى الرسوم والمكوس الداخلية على الاستهلاك من الأولويات الضرورية لتقوية المداخيل الجبائية لإدارة الجمارك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المديرية الجهوية للوسط تتوفر على إمكانيات هامة بالنظر للعدد المهم من المنتجين والمستوردين التابعين لنفوذها والخاضعين لنظام العلامات الجبائية حيث يبلغ عددهم 22 مقالة، 80% منها منتجون محليون و 20% مستوردون.

وقد تمكنت هذه المديرية سنة 2016 من تحصيل 437,2 مليون درهم من المكوس الداخلية على الاستهلاك، محققة بذلك ارتفاعا يناهز 6% مقارنة مع مداخيل سنة 2015.

محاربة الغش التجاري

تندرج محاربة الغش في التصريح بالقيمة ضمن أولويات هذه المديرية الجهوية. وبناء عليه، فقد أثمرت المجهودات المبذولة في هذا الإطار خلال سنة 2016 عن مراجعات للقيمة تقدر ب 19,5 مليون درهم، نتج عنها استخلاص مبلغ 5,4 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية.

المراقبة

5,4 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية نتيجة عمليات مراقبة القيمة

16 مليون درهم من البضائع المهربة المحجوزة

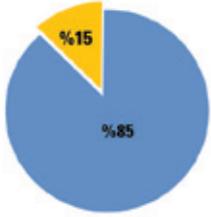
4,8 طن من المخدرات المحجوزة



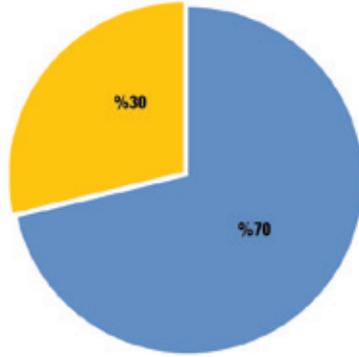
أما فيما يتعلق بالمراقبة البعدية ، فقد أنجزت المصلحة الجهوية المختصة خلال سنة 2016، 33 مهمة تدقيق، أسفرت عن ضبط مخالفات قُدِّرت الرسوم والمكوس المتجانف عنها ب 44,4 مليون درهم. وقد شملت عمليات المراقبة البعدية عدة قطاعات مثل الصناعات الغذائية، والنسيج، وقطاع البناء والأشغال العمومية.

505 جمري، 52% منهم أعوان فيالق

توزيع أعوان الفيالق



توزيع موظفي المديرية الجهوية للوسط



ذكور

إناث



المناطق الحرة للتصدير

شهدت منطقة الوسط في السنوات الأخيرة إنشاء ثلاث مناطق حرة للتصدير بكل من سلا، القنيطرة وفاس، توجد إثنان منها في طور الاستغلال. يتعلق الأمر بالمنطقة الحرة للتصدير بالقنيطرة التي تستهدف أساسا قطاعات الصناعة خاصة قطع السيارات والأنشطة المرتبطة بالتصدير والخدمات اللوجستية الصناعية وخدمات الدعم لهذه الصناعة. إضافة إلى المنطقة الحرة تكنوبوليس بسلا التي بدأ استغلالها في أبريل 2016 بعدما أسست في 2012. وقد تمت معالجة 5 309 تصريح مفصل للبضائع في هاتين المنطقتين خلال سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الحرة للتصدير بفاس المنشأة في 2011، لا تزال في مرحلة التسويق.

مراقبة المسافرين

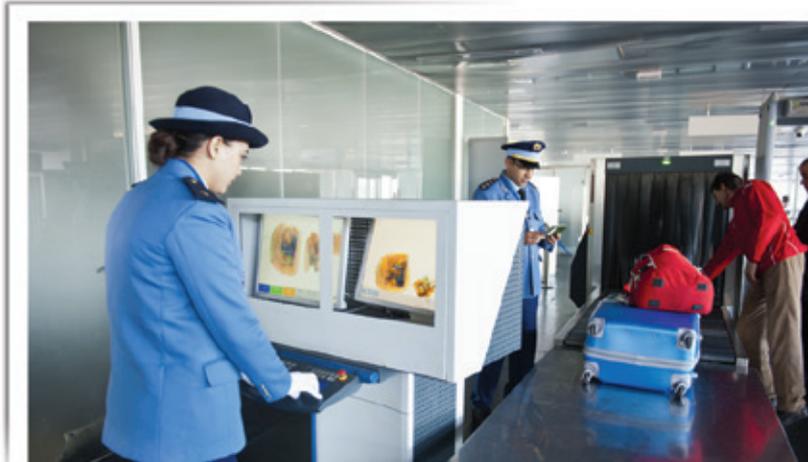
مراقبة المسافرين

1,8 مليون مسافر عبر المطارات

4,39 مليون درهم من العملات المحجوزة

ضاعفت المديرية الجهوية جهودها بكل مطارات الجهة وذلك من أجل ضمان عبور سلس عبر الجمرك وتوفير ظروف استقبال أمثل للمسافرين دون إغفال مهام المراقبة المنوطة بها.

وقد عرفت الرسوم والمكوس المستخلصة في إطار مراقبة المسافرين بمطارات الجهة ارتفاعا ملموسا خلال سنة 2016 بنسبة تزيد عن 117% مقارنة مع سنة 2015. كما بلغت قيمة العملات المحجوزة 4,39 مليون درهم مقابل 4,28 مليون درهم سنة 2015. وتعدّ هذه الإنجازات ثمرة المجهودات المبذولة من طرف مختلف مصالح المديرية المتواجدة بمطارات المنطقة.



المديرية الجهوية للشمال الغربي

تمكنت المديرية الجهوية للشمال الغربي من تحقيق حصيلة مرضية خلال سنة 2016، حيث تم تسجيل نتائج تستجيب للتوقعات والالتزامات المتخذة في مجال استرداد الرسوم والمكوس، وتقليص مدة مرور البضائع بالجمرك، ومكافحة مختلف أشكال الغش وتحسين نوعية الخدمات. وقد تم تحقيق هذه النتائج الإيجابية بفضل تضافر جهود وكذا يقظة جميع فرق المديرية.

التعشير والمداخيل الجمركية

التعشير

100,7 ألف تصريح

36 ألف تصريح يخص إيداع سند للإعفاء مقابل كفالة

571 مليون درهم من المداخيل العامة

في مجال التعشير، عالجت المصالح الجمركية للمديرية الجهوية للشمال الغربي 100,7 ألف تصريح، باحتساب جميع الأنظمة الجمركية، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 10% مقارنة بسنة 2015. كما عرف مجموع العائدات الجمركية تحسنا بنسبة 8% بفضل ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 12,7%.

أما بخصوص المبادلات الخارجية، فقد بلغت قيمتها الإجمالية 26 133 مليون درهم عند الإستيراد و35 722 مليون درهم عند التصدير، أي بارتفاع بنسبة 11,5% و13,3% على التوالي مقارنة بسنة 2015.

المناطق الحرة وساحات ومخازن الاستخلاص الجمركي



يعزز القرب الجغرافي من أوروبا والبنية التحتية للموانئ بمنطقة طنجة من جاذبيتها ويفتح لها آفاقا جديدة من أجل تبوء مكانة رائدة في مجال إنعاش المبادلات التجارية وتنمية الأنشطة الاقتصادية في البلاد.

وفي هذا الصدد، بلغ عدد الشركات المستقرة حديثا بالمنطقة الحرة لطنجة 53 شركة خلال سنة 2016، ليصل العدد الإجمالي للشركات المتواجدة بالمنطقة 477 شركة.

وقد عرف النشاط الجمركي في المنطقة الحرة لطنجة

ديناميكية، حيث بلغ عدد التصاريح المعالجة 45 311 تصريح، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 8,7% مقارنة بسنة 2015.

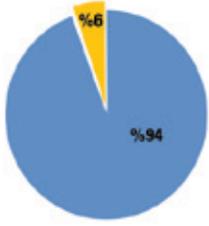
مكافحة الغش التجاري

أوكلت مهمة مكافحة الغش في التصريح بالقيمة لمصالح المديرية الجهوية المكلفة بمعالجة عمليات الاستيراد ومراقبة القيمة المصرحة للسلع. وقد تم خلال سنة 2016، مراجعة ما يناهز 85 مليون درهم من القيم المصرح بها مقابل 38 مليون درهم سنة 2015، نتج عنها 29 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية.

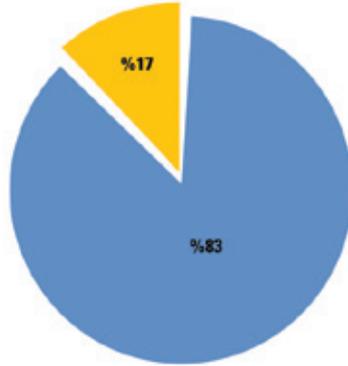
أما فيما يتعلق بالمراقبة البعدية، فقد انخرطت المديرية في الرؤية الشمولية لإدارة الجمارك الرامية لتحسين المراقبة، حيث أجرت 86 عملية مراقبة خلال سنة 2016، مكنت من تسجيل 14,5 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية أي بزيادة تقدر ب 130% مقارنة مع سنة 2015.

553 جمري، 65% منهم أعوان فيالق

توزيع أعوان الفيالق



توزيع موظفي المديرية الجهوية للشمال الغربي



■ ذكور

■ إناث



مكافحة التهريب والاتجار في المخدرات

ضاعفت المصالح الميدانية، خاصة الزمر المتخصصة في مكافحة التهريب، مجهوداتها متحدياً بذلك العوائق والصعوبات التي تواجهها في الميدان.

وهكذا فقد مكنت تدخلات هذه الزمر، خلال سنة 2016، من حجز بضائع مهربة تقدر قيمتها بـ 135,3 مليون درهم، دون احتساب وسائل النقل، مقابل 108,6 مليون درهم خلال سنة 2015، أي بزيادة قدرها 24,5%. كما مكنت المجهودات المبذولة من حجز حوالي 27 ألف لتر من المشروبات الكحولية و1,2 طن من الشيرا، إضافة إلى 146 060 وحدة من السجائر المهربة.

جائزة 2016 لمكافحة التهريب

من أجل اكتشاف مخازن غير قانونية للبضائع بمنطقة تطوان، مما مكن من حجز استثنائي لسلع مهربة تفوق قيمتها 10,2 مليون درهم

مراقبة المسافرين

خلال سنة 2016، وعلى غرار السنوات الفارطة، حشدت المديرية الجهوية فرقها، من أجل التعامل مع تدفقات المسافرين الذين فاق عددهم 5 ملايين مسافر، سواء العائدين أو المغادرين عبر مختلف نقاط العبور (البرية، البحرية والجوية) إضافة إلى 414,3 ألف من المركبات. وتعمل المديرية الجهوية على ضمان عبور سلس عبر الجمرک وتوفير ظروف استقبال أمثل للمسافرين دون إغفال مهامها في مجال المراقبة.

عملية العبور «مرحبا 2016»

507,5 ألف مغربي مقيم بالخارج عند الوصول

530,1 ألف مغربي مقيم بالخارج عند المغادرة

162 ألف مركبة





يعد ميناء طنجة المتوسط المعبر الحدودي المفضل لدى السياح والمغاربة المقيمين بالخارج حيث سجلت هذه النقطة الحدودية خلال سنة 2016 مرور أكثر من نصف عدد المسافرين على المستوى الوطني. كما احتل الميناء المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية بين المغرب وباقي دول العالم.

التعشير والمداخيل الجمركية

بعد مرور أربع سنوات على إنشائها، تعرف المداخيل الجمركية للمديرية الجهوية لطنجة المتوسط تحسنا مستمرا حيث بلغت 12,9 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 16% سنة 2016. ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن قيمة الرسوم الجمركية بنسبة 30% والضريبة الداخلية على الإستهلاك بنسبة 26% والضريبة على القيمة المضافة بنسبة 12%.

الإستخلاص الجمركي

199,9 ألف تصريح

83,6 ألف تصريح يخص إيداع سند للإعفاء مقابل كفالة

12,9 مليار درهم من المداخيل الجمركية

47,2 ألف مركبة معشرة

كما بلغت قيمة المبادلات الخارجية 243,1 مليار درهم أي ما يعادل 30% من حجم المبادلات على الصعيد الوطني. أما فيما يخص النشاط الجمركي، فقد عرف عدد التصاريح الجمركية، باحتساب جميع الأنظمة الجمركية، ارتفاعا يقارب 9% ليصل إلى 199,9 ألف سنة 2016، مقابل 183,2 ألف سنة 2015.

نشاط المناطق الحرة

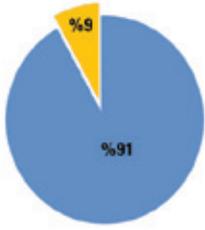
واصلت المناطق الحرة التابعة للمديرية الجهوية لطنجة المتوسط ديناميكية نموها خلال سنة 2016، حيث بلغ العدد الإجمالي للتصاريح الجمركية المعالجة بهذه المنطقة 14,5 ألف تصريح أي بزيادة قدرها 56%. أما فيما يخص التصاريح المتعلقة بالعرض للإستهلاك فقد سجلت ارتفاعا من 2 234 تصريح سنة 2015 إلى 4 740 سنة 2016.

فعلى سبيل المثال، شهدت المنطقة الحرة «ملوسة» نمو ملحوظا للأنشطة الإقتصادية تمثل في ارتفاع عمليات التصدير بنسبة تفوق 31% وتلك الخاصة بسند الإعفاء من أجل كفالة بنسبة 37%. وقد مكن الموقع الإستراتيجي لمنطقة «ملوسة» من استقطاب مصنع «رونو» الذي يعتبر أحد أهم مجمعات صناعة السيارات بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والذي قام خلال سنة 2016 بتصدير أكثر من 251 ألف مركبة 86,5% منها موجهة نحو الإتحاد الأوروبي.

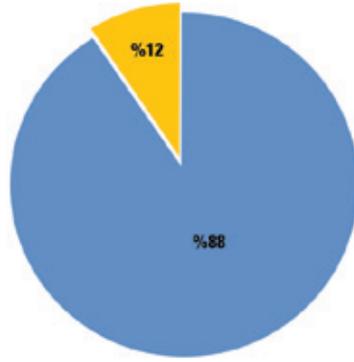
452 جمري، 70% منهم أعوان فيالق

توزيع أعوان الفيالق

توزيع موظفي المديرية الجهوية لطنجة المتوسط



■ ذكور



■ إناث



سجلت عمليات مراجعة القيمة التي قامت بها المصالح المختصة نتائج ملحوظة حيث أسفرت عن مراجعات للقيمة تقدر بـ 1 562,7 مليون درهم مقابل 1 218,4 مليون درهم سنة 2015. وقد نجم عنها تحصيل 431 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية مقابل 390 مليون درهم مسجلة سنة 2015.

جائزة 2016 لتعزيز الأمن

لاكتشاف ومصادرة كمية كبيرة من الأسلحة والمواد الخطرة (مسدسات وبنادق والقنابل المسيلة للدموع والهاويات،)

كما بلغت القيمة التقديرية للبضائع المحجوزة (دون احتساب وسائل النقل) في إطار مختلف عمليات المراقبة 42,7 مليون درهم سنة 2016.

مراقبة المسافرين

عملية «مرحبا 2016»

216 موظف معبأ

عند الدخول :

779,4 ألف مسافر

204,5 ألف عربية

عند المغادرة :

644,7 ألف مسافر

145,4 ألف عربية

على غرار السنوات السابقة، كثفت الفرق العاملة بالمديرية الجهوية جهودها خلال سنة 2016 لضمان ظروف استقبال أمثل ومرور سلس عبر الجمرک لكل من المسافرين المغاربة والأجانب سواء العائدين أو المغادرين عبر ميناء طنجة المتوسط الذي يعتبر النقطة الحدودية الأولى من حيث عبور المسافرين. وقد سجل العدد الإجمالي للمسافرين (السياح والمغاربة المقيمين بالخارج) خلال سنة 2016، ارتفاعا بنسبة 6,9% حيث بلغ 2,9 مليون مسافر.

وقد مكنت المراقبة الجمركية للمسافرين خلال سنة 2016 من تحصيل 108,51 مليون درهم من الرسوم والمكوس محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 8,4%.

كما بلغت قيمة العملات الأجنبية المحجوزة 18,1 مليون درهم مقابل 9,4 خلال سنة 2015.

مكافحة الإتجار في المخدرات

تميزت سنة 2016 بتكثيف الجهود المبذولة في إطار مكافحة الاتجار في المخدرات التي أثمرت عن عمليات حجز مهمة شملت المخدرات القوية والأقراص المهلوسة.

في هذا الإطار، تمكنت الفيالق التابعة للمديرية الجهوية لطنجة المتوسط من حجز 63,1 ألف وحدة من الأقراص المهلوسة و7,3 كيلوجرام من الكوكايين و13,6 كيلوجرام من الهيروين. كما تم خلال نفس السنة حجز 36,2 طن من الشيرا مقابل 3,21 طن سنة 2015.



المديرية الجهوية للشمال الشرقي

في إطار مواكبة المشاريع البنيوية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، سهرت المديرية الجهوية للشمال الشرقي خلال سنة 2016 على تبسيط عمليات الاستخلاص الجمركي للآلات والمواد المستغلة في إنشاء وتهيئة ميناء «الناظور غرب المتوسط».

التعشير والمداخيل الجمركية



الاستخلاص الجمركي

10 آلاف تصريح

1,86 مليار درهم من المداخيل الجمركية

تميزت سنة 2016 بتحسّن ملموس للمدخيل الجمركية مقارنة مع السنة الماضية حيث بلغت 1,86 مليار درهم بفضل تزايد حجم الواردات التي سجلت قيمتها 10,5 مليار درهم. ويرجع هذا النمو المقدر بنسبة 43% مقارنة مع سنة 2015، إلى تحسّن مداخيل الرسوم الجمركية، والضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة بنسبة 66%، 60% و 43% على التوالي.

أما فيما يخص الاستخلاص الجمركي، فقد عملت المصالح الميدانية للمديرية الجهوية للشمال الشرقي على معالجة 9 981 تصريح جمركي مقابل 9 191 تصريح خلال السنة الماضية، أي بزيادة 9% مقارنة مع السنة الماضية. وهو ما يعادل 16 مليار درهم من المبادلات التجارية.

وفيما يتعلق بتعشير السيارات، سجلت المديرية الجهوية 3 422 عملية تعشير نتج عنها 80,7 مليون درهم سنة 2016، مساهمة بذلك بنسبة 12% في المداخيل الوطنية الخاصة بتعشير السيارات.

أما في مجال محاربة الغش في التصريح بالقيمة، فقد قامت المديرية الجهوية بعدة عمليات مكنت من مراجعات للقيمة تقدر ب 328 مليون درهم، نتج عنها 72 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية.

مراقبة المسافرين

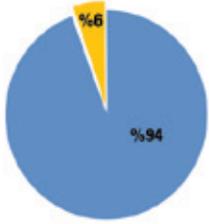
سجلت المديرية الجهوية للشمال الشرقي خلال سنة 2016 ارتفاعا بنسبة 1,8% لعدد المسافرين عبر نقط العبور البحرية حيث فاق عددهم 1,2 مليون مسافر. ويظل المعبر البري «باب مليلية» المعبر الأكثر استعمالا من قبل الجالية المغربية المقيمة بالخارج حيث سجل عبور أزيد من 788 ألف مسافر وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 2,25% مقارنة مع السنة الماضية. وقد تمت موازنة هذا التراجع بفضل الزيادة بنسبة 7,75% للمسافرين التي عرفها ميناء الناظور الذي يوفر بنية تحتية أفضل للاستقبال وسلاسة عند العبور.

موازنة مع ذلك، بلغ عدد المسافرين بمطار الناظور الدولي 1,2 مليون مسافر مقابل 1,16 مليون سنة 2015 أي بزيادة تعادل 3,5%.

ورافقت هذه الزيادة للمسافرين، تسجيل 42 قضية تهريب للعملة مكنت من حجز ما يعادل 6,9 مليون درهم من العملات المهربة.

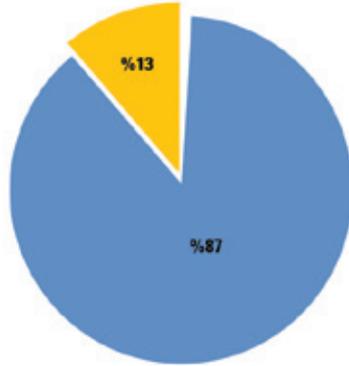
591 جمركي، 77% منهم أعوان فيالق

توزيع أعوان الفيالق



■ ذكور

توزيع موظفي المديرية الجهوية للشمال الشرقي



■ إناث



مكافحة التهريب والإتجار في المخدرات



وعيا منها بالتأثير السلبي لظاهرة التهريب على الإقتصاد الوطني والتهديد الذي تشكله على صحة المواطنين وأمن البلاد، كثفت المديرية الجهوية للشمال الشرقي جهودها لمكافحة هذه الظاهرة. حيث بلغت القيمة التقديرية للسلع المحجوزة، دون احتساب وسائل النقل، 147 مليون درهم سنة 2016 مقابل 142 مليون درهم مسجلة سنة 2015 أي بنمو يبلغ 5,2%.

وفي هذا الصدد، ساهمت التدابير الوقائية المتخذة بالشريط الحدودي من طرف السلطات الوطنية من تقليص محاولات تهريب الوقود، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 90% مقارنة مع السنة الماضية بينما عرفت الكميات المحجوزة من المشروبات الكحولية ارتفاعا بنسبة 110% بفضل الجهود المبذولة في هذا المجال.

موازاة مع ذلك، تميزت سنة 2016 بارتفاع مهم للكميات المحجوزة من المخدرات حيث بلغت 4,1 طن مقابل 1,8 طن سنة 2015.

الأنشطة المواطنة

في إطار الأنشطة المواطنة الذي تقوم بها المديرية الجهوية للشمال الشرقي بشكل مستمر، تم توزيع 462 طن من الملابس المستعملة والأغطية والمواد الغذائية لفائدة مؤسسات العمل الخيري خاصة التعاون الوطني والهلال الأحمر، بقيمة إجمالية تقدر بـ 8,2 مليون درهم.

جائزة 2016 لمكافحة تهريب السجائر

لحجز 7 324 علبة سجائر

بالإضافة إلى ذلك، وتطبيقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تم القيام إلى جانب السلطات الإقليمية بعملية استثنائية تجسدت في حشد مساعدات إضافية مهمة لفائدة المتضررين من موجة البرد التي عرفت المنطقة.